AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

واقع وطبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

The reality and nature of small and medium enterprises in Iraq

زهراء حيدر مالك[1] أ.م.د فاطمة مصحب لفتة[2]

zahraa.hayder@uowasit.edu.iq

المستخلص:

تشغل المشاريع الصغيرة والمتوسطة موقعاً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من الدول النامية والدول المتقدمة؛ وذلك لأنَّها الأكثر عدداً بالمقارنة مع المشاريع الكبيرة والأكثر توظيفاً للعمالة والأقل تكلفة في توفير فرص العمل لأنها لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، ولها الدور الأكبر في تلبية احتياجات أفراد المجتمع من السلع والخدمات بأسعار تتوافق مع قدراتهم الشرائية، وهي الأكثر اعتمادا على المواد الأولية المحلية، كما أنها تعمل على توفير السلع البديلة عن السلع المستوردة.

إن تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إنشائها يُعد من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم وبشكل خاص على مستوى البلدان النامية؛ وذلك بوصفها منطلقاً أساسيا لتوليد الدخل ومعالجة مشكلتي الفقر والبطالة.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة و المتوسطة

Abstract

Small and medium-sized enterprises (SMEs) occupy a significant position in the economic and social development process in both developing and developed countries. This is because they are more numerous than large enterprises ،employ more workers ، and provide less costly job opportunities ،as they do not require significant capital. They play a major role in meeting the needs of society for goods and services at prices that are within their purchasing power. They are also more dependent on local raw materials and provide alternatives to imported goods.

Developing and encouraging the establishment of SMEs is one of the most important particularly in developing ،tributaries of economic and social development worldwide as they are a fundamental starting point for generating income and addressing the ،countries problems of poverty and unemployment.

المقدمة :

تسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء في تنمية الاقتصاد الوطني، وهي لا تقل أهمية عن المشاريع الكبيرة، حيث تعتبر مدخلاً تكميلياً لعدد كبير من المشاريع الكبيرة وخاصةً في القطاع الصناعي، كما إنها تسهم في استيعاب نسبة عالية من حجم القوى العاملة والتخفيف من حدة البطالة وتحقيق النمو المتوازن في مختلف المناطق وذلك لانتشارها الواسع ومحدودية تمويلها.

إن للمؤسسات المالية بشكل عام، والمصارف المتخصصة بشكل خاص دوراً كبيراً، ومهماً في تمويل وتطوير ودعم هذه المشاريع، غير أن أصحاب هذه المشاريع يواجهون صعوبات في الحصول على التمويل، ويعود ذلك لأسباب عديدة وفي مقدمتها الشروط التي تضعها المصارف والمؤسسات المالية في منح التمويل اللازم لهذه المشاريع؛ بسبب ضعف الضمانات المتاحة لديها، وهذا يتطلب من المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية تقديم التسهيلات والقروض الميسرة وتسهيل شروط الضمانات المصرفية المطلوبة.

والقروض هي وسيلة لتوفير فرص العمل واستمرارية الإنتاج وفرصة للفئات الاجتماعية القادرة على العمل وذات المبادرة لإقامة مشروع مستقل يكون مصدراً للدخل المستمر مما يمنح افراد المجتمع فرصاً أفضل لكسب الدخل بالتوازي مع زيادة الدخل القومي.

والإقراض ليس هدفاً بحد ذاته لأنه لا يعني شيئاً في سياسات الحد من الفقر ما لم تتهيأ عوامل النمو الاقتصادي والتشغيل الفعال لخفض معدلات البطالة وتحقيق الأهداف الاجتماعية التي ينطوي عليها مضمون القروض الميسرة لإقامة المشاريع المدرة للدخل وتأمين استمرارية عملها في إطار بيئة تنافسية متوازنة تلبي حاجات المجتمع من السلع والخدمات.

مشكلة الدراسة:

وجود صعوبات ومعوقات عديدة تواجه تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

فرضية الدراسة:

إن القروض الميسرة هي وسيلة رئيسية وفعالة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة والتمويل المطلوب من القطاع العام أو الخاص.

هدف الدراسة:

توفير قنوات متعددة ومتنوعة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

منهجية الدراسة:

المتوفرة. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنتاجي في وصف وتحليل البيانات والمعلومات

يعد العراق الحصول على الخدمات المالية بأسعار معقولة أمراً ضرورياً بالنسبة للعاطلين عن العمل لبدء مشاريعهم وتأسيسها وإدامتها وتوسيعها، وتعمل الحكومة مع مقدمي الخدمات المالية، مثل البنوك ومؤسسات التمويل من أجل توفير فرص الادخار والحصول على القروض والمنتجات المالية الأخرى، ولقد قامت معظم الدول ومنها العراق في دراسة وتنفيذ ما يلزم لسد فجوة التمويل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلى الرغم من ذلك فأن مشاكل التمويل تتعاظم نظرا لطبيعة الاقتصاد والقطاع المالي العراقي واعتماده على ايرادات البترول مما جعله مرتبطا بتلك الأسعار وكذلك حالة عدم الاستقرار التي يشهدها العراق بدا من سنة 1980 وما تبعها من سياسات غير مدروسة من لدن الحكومات المتعاقبة بعد 2003 فنجد أن هنالك قصوراً في القوانين والتشريعات الخاصة بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والافتقار إلى الأساليب التمويلية المختلفة؛ مما خلق ما يطلق علية المشكلة التمويلية التي يعود سببها إلى جانبين وهما .(سرحان العاف : 2014:22).

المشكلة التمويلية من وجهة نظر الفرد

وتتمثل في انخفاض الدخل الفردي الذي يؤثر على تكوين الرأسمالي اللازم في تأسيس وتنمية المشروع الصغير او المتوسط في ضوء ارتفاع التكاليف الانتاجية بدرجة أكبر من ارتفاع الاسعار للسلع والخدمات التي ينتجها ويقدمها المشروع الصغير.

المشكلة التمويلية من وجهة نظر الدولة والمؤسسات:

تتمثل في عجز المدخرات المحلية عن الوفاء بالمتطلبات الاستثمارية وعدم امكانية تقدير التمويل اللازم وطريقة الاحتفاظ به وطرق استعماله مما يتطلب على الدوام من الدولة او المؤسسات المختصة تقديم الدعم لهذة المشاريع.

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق:

لقد مرَّ الاقتصاد العراقي بمرحلة اثرت بشكل واضح على معدلات النمو الاقتصادي وجعلته غير قادر على مواجهة التحديات التي يفرضها الاقتصاد العالمي ، ولا يزال معدل النمو في الاقتصاد العراقي اقل من المستوى المطلوب لمواجهة ظاهرة البطالة فيه، إضافة إلى ضعف قدرته على مواجهة اعمار قطاعاته الإنتاجية الأساسية واستغلال موارده الاقتصادية واستعادة طاقته الإنتاجية عن طريق تكثيف الأنشطة الاقتصادية التي تؤدي دورا أساسيا في التحفيف من البطالة، وتؤدي المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا بالغ الأهمية في اطار خدمة الفرد المجتمع والاقتصاد على المستويين المحلي والدولي؛ فضلا عن مساهمتها في حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول النامية ومنها العراق؛ إذ أصبحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة محل اهتمام معظم الدول ومنها العراق لارتباطها بقضايا كثيرة متمثلة بالآتي:

1- تسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية ومنها الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والعمالة والادخار والاستثمار والصادرات.

2- المساهمة في تحقيق التكامل بين المشاريع الصغيرة والكبيرة الحجم بالإضافة إلى تنويع وتوسيع هيكل الإنتاج؛ إذ تعد هذه المشاريع مغذية ومكملة للمشاريع الكبيرة.

3- تساعد على تنمية المناطق الريفية ويمكنها أن تحقق الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف؛ إذ إنها تعتمد اعتمادا كليا على الموارد الأولية المتوفرة في هذه المناطق.

4- قدرتها على خلق الابداع والاختراعات الجديدة، ويمكن ارجاع ذلك إلى ملكية المشروع لصاحب العمل.

5- يتركز نشاط هذه المشاريع على انتاج السلع المستهلكة مثل المنتجات الغذائية والملابس ومنتجات الجلود والنسيج وهي التي تقوم بتحويل المواد الأولية إلى منتج نهائي أو وسيط مثل الصناعات اليدوية وورش الإنتاج، وبما أن هذه المنتجات تتميز بسرعة الاستهلاك فهذا يزيد من الطلب عليها.

6- تضم اعداد كبيرة من الفئات الهشة والفقراء في المجتمع الذين لا يستطيعون المنافسة في القطاعات الحكومية ومن ثم يلجئوا إلى العمل على حسابهم الخاص، وهذا يؤدي إلى التشجيع على الحرية الاقتصادية واختيار المجال الذي يناسب مؤهلاتهم وامكاناتهم وقدراتهم مما يؤهلهم للحصول على فرصة عمل (الناصح: 163، 2008).

7- تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة آلية فعالة لمكافحة الفقر في المجتمع العراقي الذي وصلت نسبته إلى 30% من مجموع السكان البالغ عددهم 40 مليون بحسب بيانات رسمية من وزارة التخطيط العراقية 2021؛ إذ ان انتشار المشاريع بسرعة في المناطق الريفية والمدن الصغيرة يساعد على خلق فرص اقتصادية جيدة لم تكن موجودة من قبل بالنسبة للأفراد ذات الدخل المنخفض.

8- دخولها في مجالات تميزها عن المشاريع كبيرة الحجم بإذ ان الطلب يصبح محدود على منتجاتها، ويصبح من الضروري الإنتاج على نطاق صغير وبكميات قليلة لصالح المشاريع الكبيرة، ومن ثم المشاريع الصغيرة، هي الطريق الوحيد لإنتاج تلك الأجزاء مثل صناعة وتجميع اجزاء السيارات، ويلاحظ أن هذا النوع من الصناعات يسهم في تطور ونمو المشاريع الصغيرة والكبيرة على حد سواء.

9- تعظيم ميزان المدفوعات ان استغلال الموارد الأولية المتاحة محليا في انتاج سلع وسيطة أو تامة الصنع يسهم في تلبية احتياجات وإذواق المستهلكين؛ فضلا عن قدرة هذه المشاريع على العمل في مجال الصناعات الصغيرة التي يتم الحصول عليها من الخارج، ومن ثم تؤدي إلى سد جانب من احتياجات السوق المحلي من هذه السلع، مما يسهم في زيادة الناتج المحلي والنتيجة تخفيض العجز في ميزان المدفوعات (حسن 128:2018)

المطلب الثاني: مؤشرات عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق:

يشير الواقع الجديد في العراق وما يتضمنه من خطط لإحلال اقتصاد السوق محل الاقتصاد المخطط إلى ضرورة الاهتمام بهذه المشاريع، كما ان الجهد المبذول في تحقيق اندماج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد العالمي يستلزم في جزء من متطلبات تحقيقه أن يكون هناك موقع مميز لهذه المشاريع، ولكي نتمكن من معرفة الواقع لابد من معرفة اعداد هذه المشاريع وأعداد المشتغلين فيها وغيرها من المؤشرات ، لذلك سنتناول هذه المؤشرات التي يمكن عن طريقها التعرف على واقع المشاريع الصغيرة في الاقتصاد وان تحليل واقع هذه المشاريع يتطلب معرفة اعدادها وعدد المشتغلين فيها

والقيمة المضافة ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وخاصة بعد 2003 ؛ إذ شهدت بعد هذه المدة تراجعاً وتوقفاً جميع المشاريع في العراق وارتفعت تكاليف الإنتاج وانعدام الطلب المحلي واغراق السوق بالسلع المستوردة؛ فقد وصلت إلى ادنى مستوى في عام 2005 (10088) مشروع بعدما كانت عدد المشاريع تبلغ في عام 2000 (77167) مشروع وفي الآونة الأخيرة حدثت عوامل اثرت في مؤشرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتفاوت ما بين الارتفاع والانخفاض بسبب تعرض الكثير من المنشآت الصناعية إلى الدمار ونقص المواد الأولية بسبب المافيات الاقتصادية بعد عام 2003 ؛ لذلك سنتناول هذه المؤشرات التي يمكن عبرها التعرف على واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق بشيء من التفصيل (وزارة التخطيط العراقية 2010-2003).

أولا: عدد المشاريع الصغيرة:

ان اختلاف الظروف الاقتصادية أدّت إلى تباين عند المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، ويلاحظ من الجدول (6) وفي المدة (2004-2010) ، يلاحظ أن هناك انخفاض في عدد هذه المشاريع إذ بلغت نحو (17599) مشروع عام 2004م لتنخفض إلى نحو (11131) مشروع 2010م، ويعزى هذا الانخفاض إلى التغير الذي شهدة العراق سنة 2004م، وما رافق ذلك من توقف الكثير من المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن حالات الافلاس التي شهدتها هذه المشاريع، نتيجة الانفتاح الكبير للسوق العراقية أمام البضائع والسلع المستوردة وإغراق السوق بها، ومن ثم توقف الكثير من المشاريع وتريح عمالها (حسين 2012 :93).

وفي عامي (2011 ،2012)، يلاحظ أن هناك ارتفاع في عند المشاريع الصناعية الصغيرة إذ بلغت نحو (4366947281) مشروع على التوالي، ويعزى هذا الارتفاع إلى التحسن في الوضع الأمني مما أدى إلى انخفاض درجة التخوف لدى المستثمر المحلي، وعودة الموارد البشرية ورؤوس الأموال الوطنية المهاجرة إلى البلدان الخارجية وخاصة الدول المجاورة؛ فضلاً عن مساهمة المؤسسات الحكومية وبعض المنظمات الدولية في تطوير هذا النوع من المشاريع عبر تقديم الدعم المالي الذي أدّى إلى ارتفاع عدد هذه المشاريع، ويلاحظ من الجدول (1) أن عند العاملين في المشاريع الصناعية الصغيرة وخلال المدة 2004-2010)م انخفض إذ بلغ حوالي (164579) عامل في عام 2004م، لينخفض إلى((36898) عامل في عام 2010م، ويعزى هذا الانخفاض إلى ذات الظروف والاسباب التي أدت إلى انخفاض عدد المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق والمشار إليها سلفاً، ويلاحظ من الجدول ذاته ارتفاع في عدد العاملين في المشاريع الصناعية الصغيرة لعامي 2011، 2012م ؛إذ بلغ نحو (145385 (146210) عامل على التوالي. اما بعد 2013 نلاحظ انخفاض عدد العاملين نتيجة هبوط أسعار النفط، وتوقف بعض المشاريع عن العمل؛ بسبب الظروف الأمنية في بعض مناطق العراق ولمدة معينة.

الجدول (1): بيانات المشاريع الصغيرة في العراق للسنوات (2004-2018) (مليون دينار (

السنة	عدد المشاريع الصغيرة	عدد العاملين	قيمة الانتاج	القيمة المضافة	نسبة اسهام المشاريع في ال GDP
2004	17599	64338	482235.7	302906.2	0.51

2005	10088	36379	469607.9	276401.1	0.58
2006	11620	46494	441668.8	486661.1	0.53
2007	13406	53697	413729.8	345251.4	0.67
2008	11847	40738	815977.8	385986.8	0.58
2009	10289	27780	658655.3	426722.2	0.38
2010	11131	36898	1103756.7	986589.1	0.51
2011	47281	145385	812441.1	1931345.9	0.31
2012	43669	146210	814197.3	2500806.5	0.25
2013	27694	92059	815953.5	2694101.1	0.33
2014	21809	84272	1556336.0	1978884.1	0.59
2015	22480	67157	3896267.4	845326.3	0.88
2016	25966	81920	4567101.9	1053744.2	1.05
2017	27856	93644	2016330	2534860.1	0.36
2018	25747	83375	1939289	2588890.1	1.13

المصدر: من أعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات وازرة التخطيط والتعاون الانمائي، جمهورية العراق، الجهاز المركزي لإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، تقرير المشاريع الصغيرة والمتوسطة للسنوات (2004 – 2018) م.

ثانيا مؤثر قيمة الإنتاج:

تمثل قيمة الانتاج ما تحصل عليه المشاريع من إيراد نقدي مباشر جراء قيامها بالعملية الانتاجية، وتستخرج هذه القيمة عن طريق ضرب الكميات المنتجة في أسعارها سعر الكلفة) أي بسعر كلفة عناصر الإنتاج؛ وذلك من أجل استبعاد أثر هوامش الإعانات مضافاً إليها الرسوم والضرائب، ويلاحظ من الجدول (6) أن قيمة انتاج المشاريع الصغيرة في العراق في عامي (2004-2005)م بلغت حوالي(482235.7، 469607.9) مليون دينار على التوالي، وخلال المدة (2005-2010) م أخذت هذه القيمة بالارتفاع على الرغم من انخفاض عدد هذه المشاريع متأثرة بارتفاع المستوى العام الأسعار مدخلات (1103756.7) الإنتاج؛ إذ بلغت حوالي (482235.7) مليون دينار سنة 2004م، لترتفع إلى نحو مليون دينار عام 2010م واستمر هذا النسق التصاعدي في قيمة الانتاج لعامي (2011 ،2012)م؛ إذ بلغت نحو (3896267.4 ،4567101.9) مليون دينار على التوالي، ويعزى هذا إلى ارتفاع عدد المشاريع الصغيرة لذات المدة، وما رافق ذلك من ارتفاع في قيمة انتاج هذه المشاريع. ففي عام 2015 بلغت قيمة انتاجها (3896267.4) مليون دينار اما في عام 2016

ارتفعت إلى (4567101.9) مليون دينار وهذا الارتفاع جاء نتيجة الامتيازات الممنوحة كالفروض والمنح المقدمة للمشاريع (محمد 2019:168)

ثالثا: مؤشر القيمة المضافة

تعرف القيمة المضافة بأنها القيمة الانتاجية التي يضيفها المشروع أو يسهم فيها مع غيره من المشاريع في خلق الناتج القومي، وتمثل القيمة المضافة الفرق بين قيمة الانتاج الاجمالي مطروحاً منه قيمة مستلزمات الانتاج الداخلة في العملية الانتاجية لتلك المشاريع (النجار ، 2006:133)

ويلاحظ من الجدول (6) أن القيمة المضافة للمشاريع الصغيرة في عامي (2004، 2005)م بلغت حوالي(235431.8-255771.4) مليون دينار على التوالي، وفي المدة (2004-2010)م ونتيجة لتوقف الكثير من المشاريع الصغيرة انخفضت القيمة المضافة إلى نحو (255771.4) مليون دينار سنة 2004م، لتبدأ بعد ذلك مرحلة من الارتفاع المتذبذب متأثرة بكل من قيمة الانتاج ومستلزماته إذ بلغت نحو (986589.1) مليون دينار سنة 2010م،، وشهدت هذه القيمة ارتفاع في عامي (2011 -2012) م؛ إذ بلغت حوالي (1931345.9 2500806.5) مليون دينار على التوالي(النجار:2006-443).

رابعا: نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي:

تمثل نسبة مساهمة المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي مدى تطور ونمو هذه المشاريع، ويلاحظ من الجدول (6) في عامي (2004، 2005 م، بلغت نسبة مساهمة هذه المشاريع في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) حوالي (0.51، 0.58)% على التوالي. وفي المدة (2004-2010) م بلغت نسبة مساهمتها في (GDP) حوالي (0.51) ويعزى ارتفاع هذه النسب إلى توقف الشبه التام لبعض المشاريع الصناعية الكبيرة نتيجة النقص في تجهيز الطاقة الكهربائية والوقود والمواد الأولية، غير أن تلك الظروف سرعان ما أثرت على انتاجية المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة؛ إذ ارتفعت نسبة إسهامها في (GDP) حوالي (0.59%) في 2014، وكذلك ارتفعت نسبة إسهامها في (GDP) لتصل حوالي (0.88، 1.05) % على التوالي، ويعزى هذا للظروف الإيجابية والمشار إليها. وبالمجمل بلغ متوسط نسبة مساهمة هذه المشاريع في الناتج المحلي الاجمالي حوالي (0.55%) في (2015-2016). (الطباع:2013،2).

وبلغت نسبة مساهمة هذه المشاريع في الناتج المحلي اعلى نسبة خلال الفترة (2016-2018) إذ بلغت (1.05-1.13)، أن هذه الزيادة في ناتج المشاريع نتيجة زيادة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لزيادة الدعم المالي وانطلاق عدة مبادرات تدعم المشاريع وعودة المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى العمل (البنك المركزي العراقي: 2019،35)

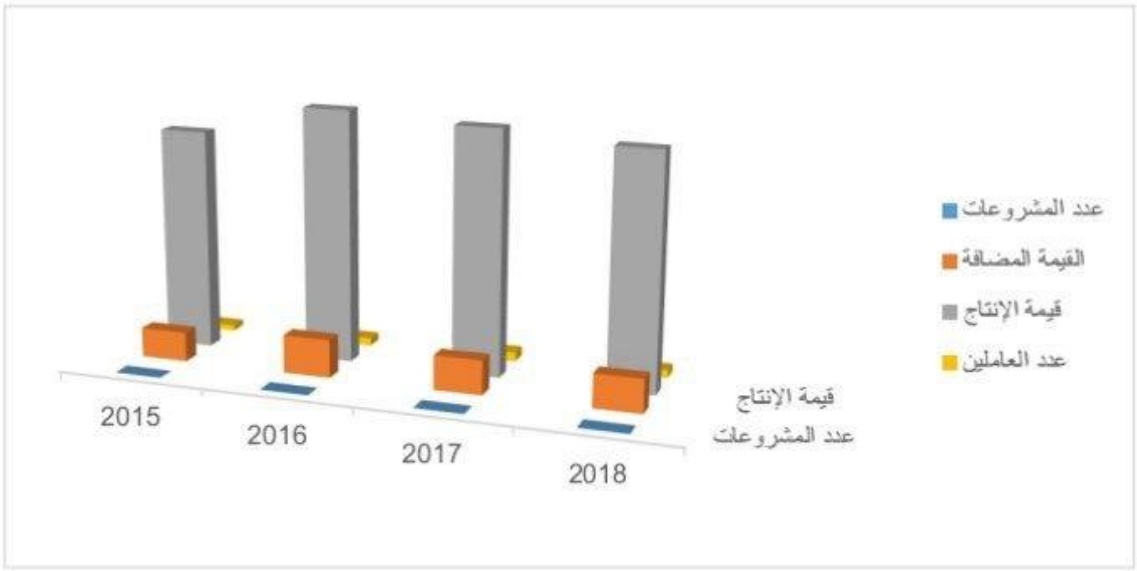

شكل مؤشرات للمشاريع الصغيرة في العراق 2015-2018

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على بيانات وازرة التخطيط الجهاز المركزي للأحصاء، مديرية الاحصاء الصناعي، إحصاءات المشاريع الصناعية الصغيرة المتوسطة لسنة 2015-2018

خامسا: عدد المشاريع المتوسطة وعدد العاملين:

يلاحظ من الجدول (2) انخفاض عدد هذه المشاريع في المدة (2004-2006)م إذ بلغت نحو (92،76،52) مشروع على التوالي وتكون منخفضة قياساً بالمشاريع الصغيرة وهي تبرز أحدى الصفات العامة التي يتشكل منها هيكل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية ومنها العراق وتتمثل بعدم وجود قطاع متسق مع حجوم المشاريع الصناعية الكبيرة والصغيرة وأستمر ذلك الانخفاض في المدة (2004-2010)م إذ بلغ عددها نحو (92) مشروع سنة 2004م لتنخفض إلى نحو (56) مشروع سنة 2010م لترتفع بعد ذلك خلال عامي (2011،2012)م لتبلغ نحو(159، 218) مشروعاً على التوالي ، وعبر عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يتضح أن هنالك ارتفاع كبير في نسبة المشاريع الصغيرة إلى المشاريع الصناعية المتوسطة ويعزى ذلك إلى صغر حجم رأس المال كما أن سهولة الأساليب الانتاجية المستعملة في المشاريع الصناعية الصغيرة تجعلها أكثر جذباً من المشاريع الصناعية المتوسطة. أضافة إلى نقص و / أو ضعف مصادر تمويل المشاريع الصناعية الصغيرة التي لا تمكنها من توسيع حجم أنشطتها الانتاجية والانتقال إلى حجم أكبر .

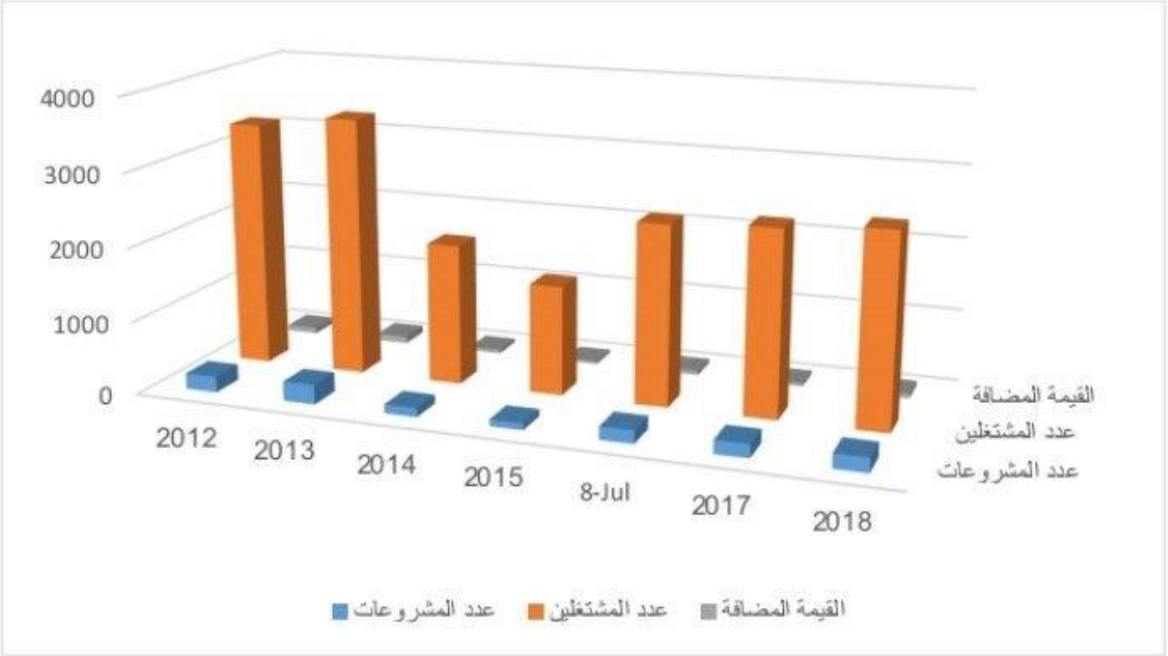

الشكل (19) مؤشرات المشاريع المتوسطة في العراق 2012-2018

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على بيانات، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، تقرير المشاريع الصغيرة لسنة، 2012-2018

جدول(2): بيانات المشاريع المتوسطة للسنوات (2004-2018)(مليون دينار(

السنة	عدد المشاريع	عدد العاملين	قيمة الانتاج	القيمة المضافة
2004	92	1668	23670.8	6097.9
2005	76	1397	24348.6	8006.0
2006	52	960	19515.7	10216.6
2007	57	1117	18468.7	7024.2
2008	54	994	18496.2	7384
2009	51	871	18523.7	7743.8
2010	56	923	29081.5	15044.5
2011	159	2431	123134.7	57282.5

78696.6	187019.7	3357	218	2012
26947.6	183326.2	3525	226	2013
19782.5	184007.1	1916	120	2014
1538.1	168542.7	2491	92	2015
5876.2	269441.4	2449	179	2016
5888.1	261157.0	2521	182	2017
4123.7	184338.8	2624	198	2018

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، تقرير المشاريع الصغيرة لسنوات 2004-2018

المطلب الثالث: تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الصناعية في العراق

بعد تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق من أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات المالية من جهة، والمبادرين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، اما من ناحية المؤسسات المالية تتواجد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين جانبين الأول يتطلب تشديد شروط الاقتراض والضمانات، أما الجانب الآخر ؛ فيتطلب تخفيض هذه الشروط من غير أن يؤدي ذلك إلى زيادة الديون المتعثرة، وقد يكون ذلك بسبب صغر حجم هذه المشاريع، إضافة إلى ذلك ان بعض الدول تسمح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالحصول على القروض الائتمانية بنسب فائدة منخفضة واحيانا من غير فائدة، أما من ناحية المبادرة ، فالتحدي يكون بطلب دعم مالي سواء من أجل زيادة رأس المال، أو من أجل توسيع نشاط المشروع مع عدم وجود مصدر دخل ثابت لسداد هذا الدين؛ إذ ينبغي على المبادر اختيار طريقة التمويل المناسبة من ناحية التكلفة مثل وجود بنوك متخصصة في دعم المشاريع الصغيرة، وتقديم برامج دعم مخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعلى الرغم من تعدد وتباين الجهات الرسمية التي تتعامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لإصدار التراخيص وحسب النشاط الذي تمارسه هذه المشاريع الا انه لا يوجد جهة مستقلة تنظم الطلب على التمويل لهذه المشاريع. فنجد ان بعض المشاريع يمكن أن تحصل على التراخيص السنوية التي تحتاجها لممارسة عملها لأكثر من ثلاث جهات في الغالب (بلدية تجارة داخلية، وتضاف اليها رسوم الحصول على هذه التراخيص وعادة ما يقوم مكتب العمل ووزارة الداخلية للحصول على العمالة اللازمة لممارسة العمل (البنك المركزي العراقي 2:2021)

وإن تزايد عدد الجهات التي يتعامل معها هذا القطاع تسبب نوعا من الإرباك وضعف القدرة على العمل خاصة وأن روتين الترخيص منهك زمنيا ولجهات مثل البلديات التي تعد مؤثر رئيس على حرية العمل. ومع إضافة حجم الرسوم السنوية يزداد حجم العبء المالي والمصاريف الثابتة، وانعدام وجود جهات رسمية تقدم النصح والدراسات مع عدم توفر خدمات التدريب والتطوير لهذه المشاريع وبتكلفة مقبولة. وفي معظم الدول وعلى اختلاف درجاتها تجد أن هذا الدور يقدم بصورة قوية من لدن الجهات الرسمية وبدعم مالي مبرمج لما يمثله هذا القطاع من قوة اقتصادية، ويُعد نشاط الغرف

التجارية في هذا الصدد محدودا بسبب الإمكانيات المادية وتكلفة القيام بهذا الدور الذي يمثل مسؤولية الحكومة. فالتدخل من قبل جهة ربحية يؤثر سلبا على توازن السوق الذي تمارس فيه المشاريع المتوسطة والصغيرة أنشطتها الانتاجية.

اولا: سياسات مصرف الرافدين في اقراض المشاريع المتوسطة والصغيرة:

اخذ مصرف الرافدين اقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة عام 2007-2014 عبر برنامج القروض الميسرة وبالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية؛ إذ نفذ هذا البرنامج من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة المالية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشغيل العاطلين عن العمل واستند هذا البرنامج على خطة توفير (120) الف فرصة عمل ضمن المسجلين في دائرة العمل والتدريب المهني التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وتم ذلك عن طريق توفير قروض ومن غير فائدة على أن لا يزيد القرض عن (10) مليون دينار عراقي وان يشمل المستفيدين الذين تنطبق عليهم الضوابط التي تحددها دائرة العمل والشؤون الاجتماعية (الدعماوي ، 87:2013).

ويلاحظ من الجدول (3) أن عدد المستفيدين من برنامج القروض الميسرة قد بلغ (105647) مستفيد، إذ بلغ عدد الذكور (97366) وبنسبة تبلغ (92%) من المقترضين، وبلغ عدد الإناث (8281) أي بنسبة (8) ويتضح ان عدد الذكور أعلى بكثير من عدد الاناث.

جدول(3): توزيع القروض الميسرة وفق المستوى التعليمي والجنس لغاية 31\03\2021

ث	التحصيل الدراسي	الذكور	الاناث	المجموع
1	امي	15231	847	16078
2	يقرأ و يكتب	13835	789	14624
3	ابتدائية	27069	1441	28510
4	متوسطة	9589	638	10227
5	اعدادية	3279	347	3626
6	اعدادية مهنية	3286	233	3519
7	دبلوم	13735	1748	15483
8	بكالوريوس	11164	2206	13370
9	دبلوم عالي	49	8	57
10	ماجستير	126	23	149
11	دكتوراه	3	1	4

12	المجموع	97366	8281	105647

المصدر تقرير مصرف الرافدين- قسم الائتمان – شعبة الاقراض عام2021،ص 2

ثانيا: سياسات مصرف الرشيد في اقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

اعتمد مصرف الرشيد تنويع محفظة الأقراص لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لغرض دعم الاقتصاد الوطني بمختلف الأنشطة التجارية والخدمية والإنتاجية ويكون منح القروض وفق إجراءات تشمل الآتي ان يكون مبلغ القرض من (2-10) مليون دينار عراقي ونسبة الفائدة 2% وان لا تزيد مدة القرض عن سنتين بالإضافة إلى تقديم كفيل ضامن لدية تسهيلات مصرفية، ويتم اقرار المصرف بقبول الضمانة العقارية في منح القروض في حال صعوبة توفر كفيل ضامن.

ثالثا: برنامج البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

دعماً للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، أطلق البنك المركزي مجموعة مبادرات تمويل وخصص قروض متاحة لجميع العراقيين، واحدة من المبادرات الرائدة، هي مبادرة (1) ترليون دينار، التي تتراوح قيمتها ما بين ٥ ملايين إلى ٥٠ مليون دينار عراقي، ومنذ عام 2015 وحتى عام 2019 غطت المبادرة أكثر المشاريع المختلفة والريادية إذ تضمنت (2704) مشروعا تجارياً و (469) مشروعاً صناعياً و (102) مشروعاً زراعياً و (996) مشروعا سياحيا وتربويا فيما صرف وشارك في تقديمها 35 مصرفا في محافظات العراق. ومن ضمن خطوات الحكومة العراقية لتوفير التمويل الإنعاش الاقتصاد القروض التي يقدمها المصرف العراقي والذي قام مؤخرا بخفض الفوائد على القروض الصناعية إلى ٦ بعد ان كانت % للقروض الصناعية و١٠% للقروض التجاري أطلقها البنك المركزي للمساهمة في زيادة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفي تحقيق النمو الاقتصادي، مع خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل وإنتاج السلع والخدمات المحلية كبديل للمستوردة. وان توجهات البنك المركزي العراقي نحو الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر توفير التمويل المناسب لها، يعد خطوة جديدة نحو دعم وتشجيع هذه المشاريع بما يسهم في تقديم برنامج مالي لتلك المشاريع، لزيادة قدرتها على زيادة عدد معدلات التشغيل، ومن ثم زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق اهداف العملية الاقتصادية والاجتماعية (الحكومة العراقية الالكترونية 2019).

ويمكن أن نبين عبر النقاط الآتية اهم التأثيرات التي تنعكس على الاقتصاد العراقي عبر مبادرة البنك المركزي الممنوحة للمصارف دعما للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أولا : تفعيل دور القطاع الخاص إذ انه من اساسيات انطلاق هذه المبادرة هو دعم القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي وحصر دور الدولة القطاع العام وتقليص النفقات الرأسمالية للحكومة الوطنية لتخفيف العبا المالي على الموازنة العامة للحكومة ومن ضوابط المبادرة يجب ان لا يتجاوز سعر الفائدة (5،5) على القرض الممنوح للمشروع الصغير او المتوسط (الحنظل ، 7:2015).

ثانيا: معالجة مشكلة البطالة، فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تم مُولت عن طريق مبادرة البنك المركزي العراقي ستعمل على توفير فرص العمل، وبشكل مستمر وبكلفة منخفضة، ومن المتوقع توفير (250) ألف فرصة عمل التي تخفف (30%) من نسبة البطالة في العراق والذي بدوره يخفف العبء عن القطاع العام (حمودي 55:2017)

ثالثا: تنويع مصادر الدخل عبر دعم القطاعات الاقتصادية ومن أهمها الزراعة والصناعة والتجارة ورفع انتاجية هذه القطاعات نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي ومن المعروف ان الاقتصاد العراق اقتصاد احادي الجانب يعتمد على ايرادات النفط.

رابعا: القضاء على المشكلات الاجتماعية - من اساسيات المبادرة هو تخفيف مشكلات الفقر إذ ان دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة يسهم في توظيف عمال جدد ورفع رواتب العمال العاطلين في المشاريع وهذا يسهم في الانتقال والتدرج في المستويات الاجتماعية بسهولة، إذ ان الأثر المالي لهذه المشاريع يسهم في الحد من الفقر فينقل الافراد إلى وضع أكثر أمناً مما ينتج عنه تحسن مستوى ملكيتهم ومستواهم الصحي والتعليمي (حميد : 2019،122).

رابعا: برنامج وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لدعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل

عرف القانون في مادته الأولى المشروع الصغير الذي يدر دخلا الذي لا يزيد عدد العاملين فيه عن 10 اشخاص وحدد قيمة القرض بمبلغ لا يزيد عن (20000000) عشرين مليون دينار عراقي من غير فائدة ، ووفقا لما ورد في المادة (3) من القانون يؤسس في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية صندوق يسمى (صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل (يتمتع بالشخصية المعنوية ويمثله وزير العمل والشؤون الاجتماعية أو من يخوله ، وحددت المادة (11) من الصندوق بأن يكون رأس مال الصندوق (150000000000) مائة وخمسون مليار دينار تمول من الخزينة العامة واستنادا إلى التقرير السنوي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام 2019 ، فقد بلغ عدد القروض الممنوحة لبرنامج دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل واستراتيجية التخفيف من الفقر وقروض الخدمات الصناعية نحو (2929) قرض (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية : 2019).

إن إجمالي مبالغ القروض الممنوحة للمدة (2017-2019) م بلغ (366) مليون دولار، وبواقع (82423) قرضاً ويلاحظ من الجدول (4) حصول النشاط الخدمي على نسبة (37.5%) من مجموع القروض الممنوحة بواقع (27536) قرضاً، بينما حصل النشاط التجاري على نسبة (25.4%) بواقع (18660) قرضاً. وحصل النشاط الزراعي على نسبة (14.7%) بواقع (10821) قرضاً، وجاء بالمرتبة الاخيرة النشاط الصناعي وبنسبة مقدارها (8.3%) فقط من أجمالي القروض وبواقع (6137) قرضاً. ويعزى هذا إلى أن أحد أهم شروط البرنامج على المقترضين المستفيدين أن يكون المشروع جديد وليس قائم مما حدا بالمقترضين الاتجاه إلى فتح مشروعات خدمية وتجارية جديدة ذات مردود سريع، واجراءاتها أكثر سهولة مقارنة بالمشاريع الصناعية.

جدول (4): عدد قروض برنامج صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل حسب الانشطة في المدة (2019-2017(

ث	الأنشطة	عدد القروض	الاهمية النسبية%
1	خدمية	27536	37.5
2	تجارية	18660	25.4
3	زراعية	10821	14.7

4	صناعية	6137	8.3
5	أنشطة اخرى	10169	13.8
	المجموع	73323	100

المصدر: و ازرة العمل والشؤون الاجتماعية، جمهورية العراق، دائرة التشغيل والقروض، قسم التخطيط والمتابعة، شعبة الاحصاء، ص 4.

ويلاحظ أن المشاريع الصغيرة الصناعية لم تحصل سوى ما نسبته (8.3%) من أجمالي القروض وهي نسبة متواضعة، إذا ما قورنت بالأنشطة التجارية والخدمية. أضافة إلى ذلك وجود شرط البرنامج وهو أن يكون المشروع جديد وليس قائم وهذا قد منع المشاريع القائمة من الحصول على القرض؛ فضلاً عن المبلغ المقدم لا يكاد يكفي إلى شراء المكائن والمعدات ذات التقنية العالية لكي تستطيع عبرها انتاج منتجات ذات أسعار منخفضة أو ذات تقنية عالية تنافس بها المنتجات المستوردة ذات الاسعار المنخفضة والجودة العالية (الحكومة الالكترونية العراقية: 2021:25).

خامسا: برنامج تمويل المشاريع الصناعية:

في عام 2007 قررت الحكومة العراقية تخصيص برنامج القروض الميسرة لدعم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وباشرت وزارة الصناعة والمعادن من خلال المديرية العامة للتنمية الصناعية بتنفيذ البرنامج بالتعاون مع مصرف الرشيد واتحاد الصناعات العراقي، وشملت هذه القروض مشاريع صناعية كاملة التأسيس المسجلة في المديرية العامة للتنمية الصناعية واتحاد الصناعات العراقي، وتضمن تطبيق البرنامج مرحلتين وكما يأتي:

1- المرحلة الأولى (عام 2007):

تم تخصيص مبلغ (20) مليون دولار لإقراض المشاريع الصناعية في محافظة بغداد فقط، ويتراوح مبلغ القرض ما بين (5000-19000) دولار تمنح حسب نوع وحاجة المشروع، ويتم تسديد مبلغ القرض خلال ثلاث سنوات وبفترة سماح أمدها سنة واحدة من تاريخ استلام القرض، والقرض بدون فوائد ومضمون بموجودات المشروع.

في هذه المرحلة، أُقرض (1636) مشروع صناعي من أصل (8077) مشروع كامل التأسيس في محافظة بغداد وبمبلغ إجمالي قدره (19،998،000) دولار كما موضح في الجدول (6) الذي يُبين عدد المشاريع التي حصلت على القروض ومبالغ القروض الممنوحة وفرص العمل المتوقعة لكل صناعة.

إن الهدف الأساسي لمنح هذه القروض هو خلق فرص عمل لتقليل نسبة البطالة وتشغيل أكبر عدد من الأيدي العاملة والعمل على تذليل الصعوبات التي تعاني منها المشاريع الصناعية، وبموجب البيانات في الجدول (5) تشير إلى أن عملية منح القروض ضمن المرحلة الأولى لسنة 2007 ساهمت بتوفير (17009) فرصة عمل.

2- المرحلة الثانية (عام 2008):

شملت هذه المرحلة كافة محافظات العراق (عدا إقليم كردستان وبتخصيص مبلغ (40) مليون دولار لكل من محافظات بغداد والبصرة ونينوى و (24) مليون دولار لبقية المحافظات وبمبلغ إجمالي قدره (408) مليون دولار فقط قابلة للزيادة عند الحاجة، ويتراوح مبلغ القرض ما بين (8000-24000) دولار تمنح حسب نوع وحاجة المشروع، ويتم تسديد مبلغ القرض خلال ثلاث سنوات وبفترة سماح أمدها سنة واحدة من تاريخ استلام القرض والقرض بدون فوائد ومضمون بكفالة موظف مستمر بالخدمة.

تم إقراض (5414) مشروع صناعي ضمن هذه المرحلة وبمبلغ إجمالي قدره (93،364،000) دولار وساهمت بتوفير (54118) فرصة عمل كما موضح في الجدول (6). إن عدد المشاريع المسجلة لدى المديرية العامة للتنمية الصناعية والمشمولة بالبرنامج يبلغ (15505) مشروع صناعي كامل التأسيس في كل المحافظات، لم يتقدم منها لطلب القرض سوى (6728) مشروع، أي بنسبة إقبال بحدود (43%)، تمت الموافقة على (5414) طلب منها أي بنسبة (80%) وبمبلغ (93،364،000) دولار من أصل المبلغ الإجمالي المخصص البالغ (408) مليون دولار أي بنسبة (23%) تقريباً، وهو مؤشر على انخفاض نسبة إقبال الصناعيين للاستفادة من البرنامج.

في هذا البرنامج واجه بعض المقترضين صعوبة في ايجاد الكفيل الضامن ومن الموظفين المستمرين بالخدمة بوصفه شرطاً من شروط الحصول على القرض، وإن عدد كبير من المشاريع المقترضة لم تستغل القرض للغرض الذي منح لأجله وهو تشغيل المشروع واستقطاب أيدي عاملة لمعالجة مشكلة البطالة، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة منها:

أ- عدم كفاية مبلغ القرض.

ب الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي عن المجمعات الصناعية وعدم توفر الخدمات الأساسية لها وصعوبة الحصول على المواد الأولية الأمر الذي يجعل كلفة الإنتاج عالية.

ج- عدم القدرة على منافسة البضائع المستوردة لتعطل العمل بتشريعات حماية المنتج الوطني وعدم ممارسة الأجهزة الرقابية لدورها في فحص ومتابعة البضائع المستوردة.

جدول (5): المشاريع الصناعية التي حصلت على قروض في محافظة بغداد عام 2007

الصناعة	عدد المشاريع	مبالغ القروض الممنوحة (دولار(	فرص العمل المتحققة
غذائية	175	2557000	2058
نسيجية	453	4777000	4258
كيمياوية	244	3205000	1856
إنشائية	344	4597000	6237

معدنية	420	4862000	2600
المجموع	1636	000،998،19	17009

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن، المديرية العامة للتنمية الصناعية، قسم الحاسبة الالكترونية، بغداد.

الجدول (6) المشاريع الصناعية التي حصلت على قروض في محافظة بغداد والمحافظات الأخرى عام 2008

ت	المحافظة	عدد المشاريع	مبالغ القروض الممنوحة)دولار(	فرص العمل المتحققة
1	النجف الاشرف	701	11752000	4757
2	كربلاء المقدسة	223	4112000	3183
3	البصرة	787	12604000	4004
4	الانبار	370	7048000	2725
5	القادسية	115	2076000	2583
6	المثنى	220	3452000	2558
7	بابل	314	5412000	2834
8	بغداد	1239	20812000	12696
9	ديإلى	222	4204000	2675
10	ذي قار	202	3092000	1489
11	صلاح الدين	106	1936000	1224
12	كركوك	109	2052000	823
13	ميسان	126	2568000	6672
14	نينوى	512	9216000	3415
15	واسط	168	3028000	2480
	المجموع	5414	000،364،93	54118

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن، المديرية العامة للتنمية الصناعية، قسم الحاسبة الالكترونية، بغداد.

سادسا: برنامج المصارف العراقية الخاصة

من أجل دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والتغلب على مشكلة الكفالات التي تطلبها المصارف الخاصة، ظهرت شركات خاصة تقوم بكفالة المشروع المقترض وضمان مبلغ التمويل المقترض ومن بينها الشركة العراقية للكفالات المصرفية والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

1- الشركة العراقية للكفالات المصرفية:

تأسست الشركة العراقية للكفالات المصرفية في أذار 2006 بمساعدة البنك المركزي العراقي ومشروعي ازدهار وتجارة التابعين للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والشركة مملوكة من قبل (11) مصرفاً خاصاً حظيت بمساهمة مشروع ازدهار بتقديم نصف مليون دولار بهدف تنمية القطاع الخاص وإيجاد فرص عمل في العراق والممولة من الحكومة العراقية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كما أن مشروع تجارة الذي حل مكان مشروع ازدهار يمد الشركات العراقية بالدعم الفني والمالي.

ويتحدد هدف الشركة أساساً بدعم عملية الإقراض المصرفي (التجاري) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الضمان لجزء من القرض وتعزيز الفرص أمام المشاريع للوصول إلى مصادر التمويل الائتماني الرسمي بمشاركة المصارف العراقية الخاصة.

أما خدمات نظام القروض المضمونة فالحد الأقصى لنسبة الضمان تصل إلى (75%) من قيمة القرض المعتمد من المصرف المشارك، وتتراوح قيمة هذه القروض ما بين (50000-5000) دولار أو ما يعادلها بالعملة العراقية تمنح حسب حاجة المشروع، وتبلغ مدة تسديد القرض خمس سنوات كحد أقصى وسنة بالحد الأدنى، ويكون نظام السداد بما يتفق مع التدفقات النقدية للمشروع، كما أن الشركة تفرض رسوم ضمان قدرها (2%) سنوياً على الجزء المضمون من القرض تحتسب سنوياً على أساس الرصيد المتناقص.

وقد تم تعريف القروض التي تحتاجها المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النحو الآتي:

1- المشاريع الناجحة التي يزيد عمرها عن سنتين.

2- تتم عملية التسديد لكل أنواع القروض بصورة شهرية.

3- يتعامل المقترض بشكل مباشر مع المصارف المشاركة.

4- يجب أن تحمل القروض سعر الفائدة السائد في السوق كما هو محدد من الشركة.

5- يجب أن يكون المشروع مسجلاً في العراق لدى الجهة الرسمية ذات العلاقة.

إن تأسيس شركة الكفالات لسنة 2006 منحت خلال ثلاث سنوات (1400) قرض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بقيمة إجمالية قدرها (26) مليار دينار ولكافة المحافظات وشملت هذه القروض مجالات وأنشطة مختلفة.

ويتركز نشاط الشركة أيضاً في التأكيد على بناء القدرات وزيادة حجم ضمانات القروض وإدارة المخاطر وزيادة عدد المصارف المساهمة والتركيز على برامج التدريب ودعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ فضلاً عن دعم الإقراض المصرفي التجاري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فمن خلال ضمانات القروض يمكن تعزيز فرص الحصول على القروض وتعزيز عملية خلق الوظائف (1).

2- الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

في إطار المبادرات المحلية لدعم وتمويل المشاريع الصغيرة انبثقت الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي حصلت على إجازة أولية لممارسة المهنة من البنك المركزي العراقي وتم تأسيسها بدعم مالي من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وإن مشروع تجارة هو المشاور الفني للشركة، وتعنى الشركة بتوفير السيولة المالية للمشاريع الصغيرة والحصول على القروض من المصارف الخاصة، إضافة إلى دعم استعمال الممارسات الحديثة للائتمان والمعايير المصرفية الدولية في منح القروض

أما الجهات المانحة فهي مصرف بغداد، مصرف أشور الدولي، مصرف البصرة الدولي للاستثمار، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار مصرف الموصل للتنمية والاستثمار المصرف الأهلي العراقي، مصرف الشمال، مصرف سومر التجاري.

إن المصارف المساهمة قامت بتخصيص (34) فرعاً موزعة في (13) محافظة من أجل البدء ببرنامج الإقراض الخاص بالشركة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي شملت:

1- المشاريع الناجحة التي يزيد عمرها عن سنتين والمسجلة في القطاع الرسمي التي توفر

فرص العمل.

2- المشاريع التجارية والإنتاجية المشاريع الصناعية والزراعية وورش العمل وتلك التي

تخدم القطاع الإنتاجي مثل تجهيز المواد وإنتاج المواد الوسيطة والنقل والتخزين .... إلخ.

3- المشاريع التي تتبع تعليمات مسك وتنظيم السجلات المحاسبية، التي تتوفر لها سيولة

نقدية وضمانات ثانوية لسداد التزاماتها.

باشرت الشركة أعمالها في شهر حزيران 2009 بعد حصولها على منحة قدرها (6) ملايين دولار كرأسمال أساسي مقدم إلى تسعة مصارف عراقية خاصة مساهمة، التي قامت بتوقيع اتفاقية عمل مع الشركة للمباشرة بإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفق نسبة فائدة منخفضة ومحددة ضمن الاتفاق لا تزيد عن (10%) سنوياً، وهذه النسبة تقل بحدود (30%) عن أسعار الفائدة السائدة في السوق المصرفية، ويتم تحديد سعر الفائدة بشكل دقيق بالاعتماد على حجم القرض وسعر الفائدة السائد لدى البنك المركزي العراقي وتستوفي الشركة رسوم إدارية تعادل (4%) من قيمة التخصيصات المدفوعة لكل مصرف والمتبقي من النسبة البالغ (6%) يعود إلى المصرف، وفي حال طلب المصرف ضمان القرض لدى الشركة العراقية للكفالات المصرفية فيتم إضافة رسم وقدره (2%) إلى الجزء المضمون من القرض والبالغ (75%)

وبذلك يزيد إجمالي الكلفة بنسبة (1.5%) من مبلغ القرض، ويتراوح مبلغ القرض ما بين (6-300) مليون دينار تُمنح حسب حاجة المشروع، كما يمكن مشاركة المصارف في التمويل إذا كانت قيمة القرض أكثر من (30) مليون دينار يكون الحد الأدنى النسبة المشاركة (25%) من مبلغ القرض، أما إذا كانت قيمة القرض أكثر من (70) مليون دينار حينها يسهم المصرف بحد أدنى (40%) من مبلغ القرض.

لقد استطاعت المصارف المساهمة تمويل عدد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة حال استلامها الدفعة الأولى من التخصيصات البالغة (3) ملايين دولار، حيث أصبح حجم المبالغ المقرضة بحدود (2.4) مليار دينار عراقي، وعند نهاية عام 2009 استلمت الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الدفعة الثانية من المنحة والبالغة (3) ملايين دولار من أصل (6) ملايين دولار وهو مبلغ المنحة الكلي المقدم إلى الشركة بهدف تخصيصه إلى المصارف العراقية الخاصة، وقد حصل كل مصرف مساهم على مبلغ التخصيص المحدد له بناءً على معايير التقييم التي أقرت من لدن الشركة ومدى كفاءة كل مصرف في تطبيق تلك المعايير.

وقد بلغ العدد الإجمالي للقروض الممنوحة (440) قرض التي وفرت قرابة (539) وظيفة جديدة لسوق العمل حتى 28/2/2010، فليس هناك شروط محددة بشأن تحديد نوعية المشاريع للاقتراض، فمهمة الشركة الرئيسة دعم المشاريع الصغيرة القادرة على خلق وايجاد فرص عمل جديدة (1).

الاستنتاجات:

1. تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركاً اساسياً في عملية التنمية الاقتصادية، وتسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين وضع ميزان المدفوعات واستخدام الموارد المحلية.

2. تتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأهميتها الاجتماعية من خلال توفير فرص عمل الأعداد كبيرة من الأيدي العاملة، ولذلك هناك اهتمام كبير في الكثير من الدول بهذه المشاريع وتحديداً في الدول النامية.

3. تتمتع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمرونة الكافية التي تمكنها من الانتشار في مختلف المدن الريفية والحضرية بما يجعلها قادرة على التوسع وهذا يؤدي إلى التوازن الإقليمي والجغرافي للتنمية الاقتصادية.

.4. إن دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال إتاحة التمويل يؤدي إلى المساهمة في نمو وتحسين هذه المشاريع في إطار تنمية القطاع الخاص، كما يسهم التمويل في قيام ونجاح واستمرار هذه المشاريع، وهذا ينطبق على كل من الدول النامية والمتقدمة.

5 تسهم القروض التمويلية في دعم قدرات الافراد العاطلين أو الباحثين عن العمل للحصول ذاتياً على فرصة عمل تتناسب مع رغاباتهم واستعداداتهم ومؤهلاتهم من النواحي كافة بدلاً من الاعتماد على الوظيفة العامة التي توفرها الدولة.

6. إن منح القروض الصغيرة الميسرة هي جزء من النشاط التمويلي للقطاع العام الذي يهدف إلى تفعيل الاستثمار الصغير الذي لا يحتاج إلى كثافة رأسمالية عالية ويوفر فرص تشغيلية فاعلة للفئة المنتجة من المجتمع وخصوصاً لدى خريجي الجامعات والمعاهد وذوي المهن والحرف الذين يتمتعون بخبرات عملية جيدة ولا تتوفر لديهم القدرة على تمويل مشاريعهم الصغيرة الخاصة لتكوين مستوى جديد من التشغيل يسهم في تخفيض نسبة البطالة.

المقترحات:

1- إنشاء صندوق لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مؤسسات ضمان مساندة للتمويل لضمان المخاطر الناجمة عن تعثر استرداد القروض.

2- الاطلاع على تجارب الدول في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تم عرضها، والاستفادة منها في تنمية هذه المشاريع في العراق.

3- تشجيع المصارف والمؤسسات المالية على التعامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويلها بشروط ميسرة من حيث أسعار فائدة مناسبة وفترة السماح والضمانات.

4 -تطوير الآليات التي يعمل بها الجهاز المصرفي بما يسهل عملية إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

-5 تعديل القوانين والتشريعات الخاصة بممارسة الانشطة الاقتصادية بما يعزز البيئة الاستثمارية والإنتاجية ويزيد من نجاح واستمرارية عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

6- حماية منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورفع قدرتها التنافسية من خلال منح القروض الميسرة والإعفاءات الضريبية وتقييد الاستيرادات.

7- متابعة المستفيدين من القروض والتأكيد على مدى التزامهم في تمويل المشاريع وتشغيل الأيدي العاملة وتوفير الإنتاج.

8 -إقامة مراكز حاضنة للأعمال تعمل على توفير المعلومات التجارية والفنية والمالية والتسويقية والإدارية اللازمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

المصادر:

1 -ابراهيم موسى الورد راوية عبد الرحيم، استراتيجية مقترحة لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العراق مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني عشر2006.

2 - أمال عبد الامير شلاش، رؤية في المتغيرات الاقتصادية العراق ما بعد الحرب، مجلة بيت الحكمة العدد 34، بغداد، 2004.

3 - إيمان مرعي المشروعات الصغيرة والتنمية التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، قليوب 2005

4- البرامج العراقية للحد من الفقر، مجلة العمل والمجتمع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المركز الوطني للبحوث والدراسات بغداد العدد الرابع، شباط 2008

5 ثائر محمود العاني وآخرون التنافسية الجديدة وإعادة هيكلة سوق العمل العراقية، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 82، 2010

6 ثائر محمود رشيد العاني وآخرون، استراتيجية دعم وتطوير الصناعات الصغيرة في ضوء تقويم فاعلية مبادرات القروض في العراق مجلة العلوم الاقتصادية والادارية كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (16) - العدد (58)، 2010

7 - ثريا عبد الرحيم الخزرجي برنامج مقترح لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق المؤتمر العلمي السابع لكلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 23 تشرين الثاني 2005.

8- جعفر جوحي جاني، ندوة تعريفية عن واقع القروض في جمهورية الهند ومقارنتها بواقع القروض في العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قسم دعم المشاريع وخلق فرص العمل، بغداد 2011

9 - جمال بلخباط متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر، يومي 17 و 18 أبريل 2006

10- حفيظي صليحة، دور الإبداع والابتكار في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، جامعة خميس مليانة، يومي 13 2007 و14 نوفمبر

11- خالد كاظم حسن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأهمية والمعوقات، وزارة التخطيط صندوق التنمية، بغداد 2011

12- ستار جبار خليل معالجة مشكلة البطالة، مجلة العرب والمستقبل، مركز دراسات